

تحليل ونقد

الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني
الرباط

وكان أبو الطيب اللغوي هو الذي أزال كل ابهام عن اللفظ فقال : ضد الشيء ما نأفاه ، وليس كل ما خالف الشيء ضدًا له .

وذكر في الفصل الثاني أن موقف اللغويين القدماء من هذا النوع من الالفاظ اختلف ، فارتضى جماعة منهم وجودها ، واعترف بها ، وتحدث عما يندرج تحتها من الفاظ ، وعللها أحيانًا ، وكانت هذه الجماعة أسبق في الظهور من معارضتها إذ كان منها أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وتلاميذهم ، واستمر المنتسبون إليها في البقاء إلى يومنا هذا .

أما الجماعة الأخرى فاعترضت على الأضداد وانكرتها ، و نعرف من انتمى إليها من القدماء غير ابن درستويه ولا تصح نسبة ذلك لشعرب ، وكثير أرباعها في العصر الحديث ، فكان منهم عبد الفتاح بدوي كاتب مقالة (ضدان) في دائرة المعارف الإسلامية (مادة أضداد) وكان منهم أغلب المستشرقين الذين كتبوا المقالات والرسائل الصغيرة في رفض الأضداد .

وقد دافع القائلون بها عن وجودها وردوا على ما قاله المعارضون ولعل أهم من قام بهذا العمل أحمد ابن فارس ، وابن سيده ، ومحمد بن القاسم الأنباري ، فأقام ابن سيده دفاعه على الجدل العقلي ، واعتمد ابن فارس في أحد رأيه على طبيعة اللفظة

كتاب (الأضداد في اللغة) تأليف حسين محمد ، من الجمهورية العربية المتحدة تناول فيه بالدرس العميق الهادي الرزين المستوعب ظاهرة الأضداد في اللغة العربية من جوانبها المختلفة ، وأولى عناية خاصة لدراسة مواقف المؤلفين من الأضداد قديما وحديثا خصوصا المشتبين والنافين لها . ويقع في 129 ص ، وقد جمعه في مقدمة وبابين وخاتمة ، فاستعرض في المقدمة نشأة الدراسات اللغوية في اللغة العربية ، مؤكدا أن اللغويين تنبهوا للأضداد في القرن الثاني فشرعوا يلتفتونها ، ويشيرون إليها ويتحدثون عنها .

وكانت الشجرة الطبيعية أول تدوين للأضداد في اللغة العربية ، وكانت هذه الشجرة الأولى باكورة عدة ثمار جمعت الأضداد ودرستها ، وحول هذا الثمار تدور الصفحات الآتية : متاملين ، متدقيقين ، ومقدرين .

وتناول الباب الأول الاختلاف في مفهوم الأضداد وفيه خمسة فصول : تعريف الأضداد ، والاختلاف في وجود الأضداد ، وأصل الأضداد ، وشروط الأضداد ، وأنواع الأضداد .

فذكر في فصل تعريف الأضداد أن قطريا ذكر أن من اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعدا ما يكون متقادا في شيء وضده ، وتابعه ابن الأنباري ، وأبو حاتم السجستاني .

العربية . وفي الراي الثاني على الرواة الذين نقلوا لنا الاضداد ، وكان ابن فارس اكثر توفيقا في دفاعه عن الاضداد واقرب الى طبيعة اللغة وما تفرضه من مناهج ويؤسفنا الا نعثر على كتابه الذي الفه في الدفاع عن الاضداد .

واما ابن الانباري فقد تناول واحدا من آراء المنكرين ورد عليه بل لعله اهم راي لهم .

ولما كانت كتب المعارضين من القدماء، لم تصل الينا كنا مضطرين للاعتماد على حكايات غيرهم عنهم .

وقد اجملت دائرة المعارف الاسلامية والدكتور منصور فهمي الادلة التي اعتمد عليها المستشرقون في انكار الاضداد ...

وفي اصل الاضداد ، ذكر ان اللغويين منذ تنبهوا الى الاضداد واختلفوا فيها وهم في محاولة دائبة لتعليلها والكشف عن نشأتها وكيف وجدت في اللغة ، واشترك في هذه المحاولة من انفتحت آراؤهم ومن اختلفت ، ومن اعترفوا بها ومن رفضوها والقدماء والمحدثون والعرب والمستعربون.

واختلفت الطرق التي سلكها العرب وغير العرب في دراسة هذه الظاهرة اللغوية في كثير من الاحيان ، فقد اوغل بعض المستشرقين في تاريخ البشرية وارجع ظاهرة الاضداد الى العصور القديمة عندما كان العقل البشري في سداخته فلم يكن يفتن لما يحتويه من تناقض ، وتوسط بعضهم في الايفال فام يرجع الى التاريخ البشري واقتصر على التاريخ العربي القديم . وان العرب اقترضوا بعض هذه الاضداد من اللغات المجاورة لهم ولما كان معناها الاصلي قد تختلف ابعاءاته فقد ادى ذلك الى التضاد في اللغة .

واقصد بعضهم الاخر ونظر في تاريخ الجماعة الواحدة فوجد فيه من التطور ما يؤدي الى التضاد دون استعارة من الخارج .

ولم يلتفت فريق الى التاريخ وبحث عن العلة فيمن يراه من جماعة وفرد وما يسودها من ظواهر ذات تاثير في اللغة فذهب الى ان بعض المعانسي المتضادة يرتبط بعضها ببعض وتتدامى في الذهن فيتؤدي الى التضاد .

اما اللغويون العرب فقصروا جهدهم على الالفاظ العربية ولم يبعدوا عنها لا تاريخا ولا لغة ولا اجتماعا، وحاولوا ان يتبينوا اصولها ونشأتها ومسالكها في اللغة العربية نفسها ، ويؤدي بنا التأمل الدقيق في العال التي اوردها الدارسون للغة العربية نفسها دون حاجة الى الفلسفة او للعشور على نظرية عامة او الابعاد في مجاهل التفكير البشري الى ان اهم ما قالوه من علل واخطره هو المعنى الاصلي للالفاظ فنحن في حاجة الى اعادة النظر في هذه الالفاظ وفيما ذكره لها اللغويون من معان ونسب حاجة الى محاولة استكشاف الطريق الى المعنى الاصلي الحق لها ، الذي لا يابه بما حولها من ملابسات ، ولا بما يرتبط من اشواط، سائر في طرق معتدلة آنا ومعوجة آونة ، فان وصلنا الى ذلك المعنى غمرنا الضوء من كل مكان ، واستبان لنا تطور اللفظ ، وما اكتسبه من معان ودلالات ، وما احيط به من ظلال ، جعلته مشوبا بالغموض احيانا ، وعرضة للخطأ احيانا اخرى.

واما بقية العال فهي ارتباد لبعض الطرق التي سلكها اللفظ ليصل الى درجة التضاد ، مثل اللغات، والمجاز والحذف للتخفيف وما اليها من امور .

كذلك يؤدي بنا التأمل الدقيق في الاقوال السالفة الى نتيجة قد تبدو غريبة ولكنها حقيقية واقمة ، اعني انه لم يوجد من اللغويين على قدر ما نستطيع الحكم من خلال ما عندنا من معلومات من ينكر وجود الاضداد في اللغة العربية الفصحى ، فمن رفضوا اضدادا ورفضوا اصالتها ، اريد انهم رفضوا ان تكون وضمت اصلا للمعنيين المتضادين ، ولكن ما خضعت له من تطور بالتوسع او المجاز او الحذف ادى الى وجود لفظين متماثلين في كل شيء بحيث لا يمكن ان نفرق بينهما ونعدها لفظين متمايزين غير ان معنييهما متضادان ، كذلك ادى انصباب الروافد القبلية دون تمييز بينها في تيار العربية الفصحى الى ما اشبه الظاهرة السابقة فالفصحى بصورتها الراهنة تحتوي على هذا النوع من الالفاظ (الذي نسميه الاضداد) باعتراف جميع القدماء ، وان اختلفت اصول هذه الاضداد والطرق التي سلكتها الى التيار الحالي .

ويؤدي بنا ايضا الى نتيجة اخرى اجمع عليها المنكرون والمؤيدون هي قلة الاضداد في اللغة العربية الفصحى ...

وفي شروط الاضداد ذكر انه اذا كان من انكر الاضداد اطلق قوله فيها ثم اضطر الى التراجع قليلا منه عندما استقصى النظر في اللغة ، او احتوى قوله على ما يومية الى تراجع ، فاننا نجد الظاهرة نفسها عند المؤيدين لوجود الاضداد او بعضه .

لقد كان في وهم المؤلفين الاولين ان الاضداد الفاظ تلالل في اللغة فحاولوا جمعها وابرأها وتحت اثر من هذا الاحساس ومن هذه الغاية جمعوا مع الاضداد الفاظا كثيرة مدوها اضدادا وهي واهنة الصلة بها وكان اكثر المؤلفين وقوما تحت هذا الاثر قطرب اول من كتب عن الاضداد ، فاضطر من جاء بعده الى ادخال ما قاله في كتابه ، كيلا يتهم بانته فانه من الاضداد شيء .

ولكن اهل القرنين الثالث والرابع كانوا قد اخذوا يتخصصون من هذا الاثر ، بمد ان راوا ما راوا امامهم من قبل كتب الاضداد ، فآخذوا يبيدون النظر فيها ، وفي اضداد قطرب خاصة ، وينقدون منها كثيرا .

وعند تتبع هذا النقد استخلص المؤلف كثيرا من الشروط يجب ان تتوفر في اللفظ حتى يدخلوه في الاضداد ، ولكن الامر المؤسف ان هذه الشروط اهملها واضعوها انفسهم ، ولم يطبقوها على كثير من الالفاظ التي دونوها في كتبهم .

وبالرغم من ذلك تتبع المؤلف هذه الشروط لاهميتها في توضيح صورة الاضداد في اذهانهم ، وان لم تتحقق كل التحقق في كتبهم .

واهم مؤلف يكثر عنده هذا النوع من الاقوال هو ابو بكر محمد ابن القاسم الانباري ونستطيع ان نقول انه يضع الشروط التالية في اللفظ ليمده من الاضداد :

1 - ان تكون صيغة اللفظ في المعنيين المتضادين واحدة ، اي ان يكون المعنيان المتضادان لفظيين او اسميين او صفتيين ، وكل منهما على صيغة واحدة ، ولا يحكم بالتضاد فيما شد من ذلك .

2 - كذلك اشترط ان يكون للصيغة الواحدة معنيان متضادان لا يمكن ردهما الى معنى واحد .

3 - واشترط ابن الانباري ايضا ان يكون المعنيان لصيحين لا من ابتكار العامة .

4 - واشترط ان يكون المعنيان معروفين استعمالهما العرب في حوارهم . . وبيندو ان ابا الطيب يتفق مع ابن الانباري في هذا الرأي ايضا ، وان لم يعان ذلك صراحة .

5 - واشترط ابو الطيب ان لا يكون المعنى الثاني مجازيا .

6 - واشترط في المعنى ان لا يكون مقلوبا او مزالا من جهته .

7 - وانفرد ابو الطيب- اللغوي باخراج مجموعة من الالفاظ تتضاد في معانيها ، وتتماثل في صورتها ولكن هذه الصورة التماثلة في ظاهرها مختلفة في حقيقتها اذ تختلف العنل الصرفية التي وصلت بها الى صورتها .

8 - بل ذهب الى ابعاد من ذلك واخرج من الاضداد ما اختلف صيغ المجرد والمصدر منه من الافعال . ثم استخلص من هذا مجموع صورة الاضداد في ذهن قطرب ، او عدم وجود حدود لها ، واخذها في الموضوع والجلء ، والتحدد على مر الزمان فكانت اللمحعات الاولى منها عند ابي حاتم السجستاني ، ثم كان كمال التحدد والبروز عند ابن الانباري وابي الطيب .

ويعتبر الفصل الخامس في (انواع الاضداد) اطول فصول الباب الاول ، اذ يستغرق احدى وثلاثين صفحة . وبالرغم من احساس العلماء بان الاضداد ثبات عدة ، فان المؤلف لم يجد بين القدماء من حاول ان يصنفها قاصرا او شاملا ، وبالرغم من ان المحققين اضطروا الى الفصل بين انواع منها ليسهل عليهم رفضها او تمليلها فانهم لم يرتقوا بهذا الفصل الى ان يكون تصنيفا .

والرجل الوحيد الذي حاول شيئا من ذلك هو عبد الفتاح بدوي ، ويبدو انه اراد ان يعرض ما فات اللغويين فاعطانا تقسيمين ، اما الاول لوصف ومحكم ، ويقوم على اساس نحوي ، فقد جعل الاضداد اربعة انواع .

وكان التقسيم الثاني واسعا ينظر الى عدة اساس بحيث تغيب عن النظر الذي يريد ان يصل اليها فالاضداد في هذا التقسيم تقع في عشر طوائف .

وبعد ان ذكرها المؤلف ذكر انه يعني كثيرا بالتقسيمات النظرية وان كان لن يهملها كل الاهمال

وأنه سيجمل همه كله في تتبع الأنواع المختلفة التي أدخلها مؤلفو الأضداد فعلا في كتبهم إذ اختلف النظر والتطبيق عندهم ، وأنه سيبدأ بأول مؤلف : قطرب إذ توسع في تصور الأضداد أكثر من غيره ، حتى اضطر من جاء بعده إلى تقضيه ورفض كثير منها ، وأنه سيتبع كل صنف منها بما وجه إليه من نقد .

قد وصلت الأصناف عنده إلى ستة عشر صنفاً وضاف ابن الأنباري إليها خمسة أنواع أخرى فصارت واحداً وعشرين نوعاً ، قبل مؤلفنا منها نوعاً واحداً هو ما سماه بالأضداد الحقيقية ويبين في العشرين الباقية كلها أنها ليست من الأضداد في شيء .

ووجد ابن الأنباري مجموعة من الألفاظ تقارب الأضداد ولكنها لا تماثلها كل المماثلة ، فميزها عنها بعض التمييز ، وسماها أحياناً (أشباه الأضداد) . وتناول الباب الثاني جمع الأضداد وتدوينها وفيه أربعة فصول : أسباب هذا الجمع وأهدافه . وبواكير جمع الأضداد ، وكتب في الأضداد وفصول في الأضداد .

وقد لخص الفصل الأول في آخره فذكر أن الدفاع الذي حمل اللغويين على تدوين الأضداد تغير من جيل إلى آخر ، فقد بدأ هوية في القرن الثاني ، ثم صار تقوى تحمل على إزالة ما قد يمتري بعض الآيات من غموض في القرن الثالث ، ثم تحول إلى رغبة في الدفاع عن العرب ولغتهم أمام الدهاوي الشعبية في أوائل القرن الرابع وحب المعرفة المجردة في ذلك القرن أيضاً ، وانتهى إلى الرغبة في منح الباحثين من المحسنات اللفظية ذخيرة لغوية جديدة في العصور المتأخرة .

وتغير الهدف الذي سمي إليه كل من هؤلاء المؤلفين : فبينما كان أولهم قطرب يسمي إلى استقصاء الأضداد من نهر اللغة مباشرة ، استكثر هذا أبو لحاتم ووجد الأسبيل إليه واقتصر على التطلع إلى جمع ما أمكن ، ثم سعى ابن الأنباري إلى الجمع ولكن من الكتب المؤلفة قبله ، وضافة بعض الشواهد والمثل ، وسمى أبو الطيب إلى ذلك مع التخصيص بقدر ، ثم كان الهدف الاختصار والجمع معاً .

وبواكير جمع الأضداد ، ذكر أن الخليل كان بعد الأضداد من عجائب الكلام ووسع العربية

قد أشار إلى قدر منها في (العين) وروى واحد من الأضداد عن يوسف بن حبيب ، ورويت ثلاثة عن الكسائي وما نسب إلى الفراء لا يمتدى الضد أو الاثنين .

وتكثر الأضداد بعض الشيء عند أبي عمرو الشيباني ثم تكثر وتتنوع عند أبي زيد الأنصاري ، وبقي بعض الناس يوردون أضداداً بعد عهد التأليف فيها ، دون أن يشاركواهم في تدوينها في كتب خاصة ، مثل ابن الأعرابي .

ويعتبر الفصل الثالث من الباب الثاني الخاص بكتب الأضداد أطول فصول الكتاب إذ أنه يقع في 52 صفحة .

فقد عثر في أثناء بحثه عن الأضداد على أسماء ثلاثة وعشرين كتاباً فيها ، ثم أورد أسماءها مرتبة بحسب وفيات مؤلفيها ، مع بيان المفقود والوجود منها والمخطوط والمطبوع .

ثم تصدى للكلام على كل واحد منها بخصوصه ، وأصفاً دارساً مقارناً ناقداً . في أثناءه وثبت وأنصف .

وفي الفصل الرابع والأخير عن فصول في الأضداد ، درس ما ورد في الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والمخصص لابن سيده ، والزهر للسيوطي .

ولخص في (الخاتمة) النتائج التي توصل إليها في الكتاب .

الأضداد ظاهرة لغوية :

فالداهن ينكرها للوهلة الأولى ، ويأبى أن يصدق وجود لفظ واحد يدل على معنى وضده ، وعلى هذا الأساس انكرها من انكرها ، ولكن هذا الأساس لم يمنع أن يؤمن بها جماعات من القدماء وقلة من المحدثين ، وكانت الفئة الأخيرة أو أفراد منها هي التي حاولت أن تملل هذه الظاهرة الغريبة ولعل ظاهرة لغوية أخرى لم تحط بمثل سوء التفاهم الذي أحيطت به ظاهرة الأضداد ، فمنذ عهد ميكر اختلف اللغويون فيها ، وما زالوا مختلفين ، فإذا تأملنا ما دار بينهم من نقاش وجدنا الفاعلهم وعباراتهم تتناثر وتتصادم ، والمؤدى الأخير لما يقولون واحداً ، فهم يتجادلون حول تصورين لا تصور واحد . وفي

مجالين لا مجال واحد ولو تحدثوا عن تصور واحد ،
وفي داخل مجال واحد ، لهذا كثير من الخصومة ويطل
كثير من الأدلة ، وربما ضاع الخلاف .

فقد كان المنكرون للأضداد ينظرون في مجال
ضيق لا يتجاوز أية لهجة قبلية على حدتها ، ولما لم
يعتزوا على الأضداد في داخل اللهجة الواحدة انكروا
الأضداد برمتها وأبوا أن يسموا بالأضداد ما جاء دالا
على معان متضادة في لهجات قبلية مختلفة ، وأن
ضمنتها اللغة العربية بعد .

وقصر المنكرون تصورهم على الألفاظ في وضعها
الأول واعتنوا أنهم لم يجدوا لفظا واحدا وضعه العرب
حين وضعوه إلا على معنيين متضادين ، أما إذا كان
الاستعمال أو التبدلات اللغوية أو التغييرات الصرفية
قد أدت بعد ذلك إلى أن تزول الفوارق بين بعض
الألفاظ ذوات المعاني المتضادة فتبدو الآن في صورة
واحدة ومتضادة المعنى ، فليس ذلك من الأضداد
عندهم .. وتستطيع أن تقول : أن كل لفظ توفر له
سبب ما فإدى به إلى الدلالة على معنيين متضادين
يأبى المنكرون أن يسموه ضدا ، مهما كان السبب :
لهجات قبلية أو حذفا ، أو تخفيفا ، أو ابدالا ، أو
إملا ، أو مجازا ، أو تبالا وتطيرا ، أو ما شاكل
ذلك من أمور ، وإنما الضد عندهم يجب ألا يكون
هناك سبب في دلالة هذه ، بل وضع أصلا لها .

أما المؤيدون للأضداد فوسعوا نظريتهم
ومجالهم : نظروا إلى اللغة العربية في شمولها
وعومها فنفت نظرهم وجود هذه الفئة من الأضداد ،
ثم لم يعنوا بالبحث عن أسبابها ، أو - أن شئنا
الدقة - لم تهتمهم الأسباب فقد عرفنا أسبابا
للظاهرة ، وأعلن أكثرهم أن كثيرا من الأضداد دالية
من اللهجات القبلية ، وكشفوا عن كثير من هذه
الطائفة من الألفاظ ، ولا خلاف بينهم وبين المنكرين
غير أنهم ارتضوا تسمية هذه الألفاظ القبلية بالأضداد ،
ولم يرتضها الآخرون .

كذلك لم يقصر المؤيدون نظرتهم على الألفاظ عند
وضعها الأول ، بل أهملوا هذا الوضع هامدين إذ لا
أهمية له عندهم . وامنوا النظر في الألفاظ العربية
التي يسمونها ، ويتحدثون بها ، ويدونون ما يدونون ،
فوجدوا فيها فئة من هذه الألفاظ التقطوها ومنحوها
اسم الأضداد ، دون أن يابهاوا للأسباب التي أدت إلى
ذلك ودون أن ينكروا هذه الأسباب ، بل لقد شاركه

بعضهم كقطرب في الكشف عن بعضها
كالتوسع وما شاكله لأن وجود سبب للتضاد لا يتنافى
عندهم مع التسمية .

ولعل الإجابة عن الأسئلة التالية تزيد كل لبس
أمام المتنازعين :

1 - هل توجد في العربية الفصحى التي نعرفها
اليوم الفاظ ذوات صورة واحدة ومعنيين متضادين ؟

اعتقد أن أحدا لا يستطيع أن ينكر هذا الوجود .

2 - هل تعد هذه الألفاظ ظاهرة خاصة يجدر
بها التسجيل بين الظواهر اللغوية ؟ اعتقد أن أحدا
لا ينكر هذا أيضا ، وأضيف إلى ذلك أن هذه الظاهرة
لا تنفرد بها اللغة العربية ، بل توجد في بعض اللغات
السامية كما كشف بعض المستشرقين ، وفي بعض
اللغات الأوربية كما كشف الاستاذ عبد الفتاح بدوي ،
وإذن لوجود الأضداد ليس منقصة للغة العربية كما
ظن الشمويون قديما ، وكما يفهم من أقوال بعض
المستشرقين حديثا ، مما كان واحدا من الدوافع
- في اعتقادي - التي حملت عبد الفتاح بدوي على
المغالاة في رفض الأضداد .

3 - هل تستحق هذه الظاهرة تسمية خاصة ؟
اعتقد أن كل ظاهرة مهما كان شيوعها يجدر بها أن
يكون لها اسم خاص ، أما المؤيدون فقد سموها
(الأضداد) فإذا كان المنكرون يجدون لها تسمية
أكثر ملاءمة ، فأهلا بها .

4 - هل الأضداد بالشيعوع الذي صوره القدماء؟
واضح من الدراسة الماضية أن تصور الأضداد اختلف
من وقت لآخر ، ومن رجل إلى رجل ، فضاقت حينها
وأتسع آخر ، فكان تصور الأضداد ضيق المجال في
بإدائه الأمر مند المتحدثين فيها دون أن يحاولوا لها
جمعا أو تدوينا ، ولكن هذا التصور اتسع اتساعا
غريبا عند أول مؤلف في الأضداد ، قطرب ، لشمول
شئنا غريبا من الألفاظ ، مما يدل على أن قطرب لم
يكن يحسن تصور الأضداد ، ولا أحسن وضع الحواجز
الفاصلة بينها وبين غيرها ، واضطر أكثر من جاء
بعد قطرب إلى تضيق المجال الذي وسعه ونفى كثير
من الفئات والألفاظ التي أدخلها في كتابه ، فأخذ
تصور الأضداد في الوضوح وحدودها في البروز ،
ثم اتسع المجال مرة أخرى عند ابن الأنباري خاصة لما
أدخل من أنواع جديدة من الأضداد ، وإذن فالمجال

كان متغيراً عند القدماء ، وما أظن إلا أنه كذلك عند
المحدثين وأن كان أضيقت مندهم منه عند القدماء .

5 - هل تمد كل الأنواع التي اتفق عليها
القدماء من الأضداد ؟

اعتقد أن أحداً لا يجادل في أن ذلك مستحيل ،
وأن بعض ما عده القدماء من الأضداد لا يستحق
هذه التسمية ، وضرب لذلك أمثلة :

أ - ما اختلف في تفسيره من الآيات والأشعار
والأقوال .

ب - الفاظ وعبارات التفاضل والتطير
والاستهزاء

ج - ما وضع في الألفاظ تعسفاً أو تكسراً ،
مثل الألفاظ التي تختلف معانيها دون أن تتفاد ،
والألفاظ التي تتضاد معانيها بسبب ما يتعلق بها من
أدوات كرفب عن والى

6 - ما السبيل إلى معرفة اللفظ الجدير باسم
الضد ؟

اعتقد أن السبيل الوحيد إلى ذلك هو المعنى
الذي يدل عليه اللفظ ، وهنا احتراز فأقول المعنى
الذي يدل عليه اللفظ ، وأعني بهذا الاحتراز أمثال

هذه الألفاظ التي لم يحسن بعض اللغويين التنبه إلى
معناها الحق ونسبوا إليها معاني بدت متفاداة ،
فالصريم الوقت المنقطع أعني الوقت المنقطع من وقت
آخر ، كالليل يقطع من النهار والنهار يقطع من الليل ،
وليس الصريم الليل خاصة ولا النهار خاصة

وأمثال ذلك كثيرة ، تفتن إليها بعض القدماء
أنفسهم ...

وإذن فما وجدنا من الألفاظ معانيه تؤول إلى
معنى واحد لا تضاد فيه يجب أن نخرجه من الأضداد ،
وما دل من الألفاظ على معنى واحد : سواء كان معنى
خارجياً أو ذهنياً يجب أن نخرجه من الأضداد ، وما
دل من الألفاظ على معنى واحد : سواء كان معنى
خارجياً أو ذهنياً يجب أن نخرجه من الأضداد .

وإنما يجب أن يكون الضد لفظاً واحداً ، ذا
صورة واحدة ، ومميين متضادين حقاً لم يكن
الجمع بينهما ، تلك هي الصورة الصحيحة للأضداد ،
وذلك هو السبيل التويم إلى تطبيقها .

ويتجلى من هذا المرض القيمة العلمية لهذا
الكتاب وما يدل فيه مؤلفه من الوقت والجهد وما
تحلى به من الصبر والتثبت والثبات ، وما تحراه من
دقة التعبير والتجرد .